لجنة النزاهة تعد بنقض القرار وتصفه بالعشوائي

الحكومة تجمد مكاتب المفتشين.. والبرلمان يقترح حلولاً وسطية

كشف مصدر مطلع، الثلاثاء، عن قرار اتخذته اللجنة الحكومية المكلفة بتقييم عمل مكاتب المفتشين العموميين للوزارات والتي يرأسها احد الوزراء بتجميد عمل المفتشين والغاء جميع اقسام التفتيش التابعة لتلك المكاتب.

توجه استغربته لجنة النزاهة في مجلس النواب، والتي نفت ان تكون لها يد فيه، معربة عن عزمها على ايجاد حلول وسطية للقرار الذي سيعرض امام البرلمان خلال الايام المقبلة للتصويت عليه، كاشفة عن إرسالها قانون هيئة النزاهة الجديد الى رئاسة مجلس النواب من اجل المصادقة عليه واعتماده، مشيرة الى ان هناك تعديلات جديدة طرأت على القانون ونقاط الخلاف كانت على آلية ترشيح رئيس الهيئة.

□ بغداد / المدى

وأعلنت اللجنة الأسبوع الحالي عن اتفاقها مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إلغاء مكاتب المفتشين العموميين أو ربطها مباشرة بهيئة النزاهة، ويقول اعضاء في اللجنة ان مكاتب المفتشين باتت تستهدف في عملها صغار الموظفين.

يأتي ذلك بعد ان جددت هيئة النزاهة في بيان لها نشرته (المدى) قبل يومين ثقتها بمكاتب المفتشين وقالت ان هذه المكاتب وبمعية الاطراف ذات العلاقة اسهمت في كشف الكثير من ملفات الفساد.

وقال مصدر مطلع لـ(المدى) إن "اللجنة الحكومية التي شكلتها لتقييم عمل مكاتب المفتشين العموميين والتي يرأسها احد الوزراء قررت تجميد عمل مكاتب المفتشين والغاء جميع اقسام التفتيش التابعة لها".

واوضح المصدر "ان القرار جاء بعد اصرار من قبل رئيس لجنة النزاهة البرلمانية بهاء الاعرجي على الغاء مكاتب المفتشين".

وكان منسق رئيس الحكومة لمكاتب التفتيش عادل محسن قد أن مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات اعادت عام ٢٠١١ الى خزينة الدولة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار، واسهمت بمنع هدر نحو ٣ مليارات دولار، في حين اكد ان هذا العمل لا يستهدف صغار الموظفين حسب ما يقول البعض.

وانتقدت الحكومة في وقت سابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد وقالت إنها ليست دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدماتية في العراق.

غير ان لجنة النزاهة في البرلمان اكدت إبداءها استغرابا من قرار الحكومة، مؤكدة عزمها اتخاذ قرار يحول من الالغاء الكامل للمفتشين العموميين وايجاد حلول وسطية لهم.

وقال عضو اللجنة عثمان الجحيشي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "انه قرار غير صائب لان العراق يمر بمرحلة حرجة لاسيما مع انتشار الفساد في مؤسسات الدولة وبالتالي لا يجوز اتخاذ هكذا قرار من الحكومة".

وتابع الجحيشي "ان القرار الاخير سيكون لنا في البرلمان لاننا من سوف نصوت عليه، وستكون هناك مقترحات وسطية وبديلة لتواجهات الحكومة".

ومن بين هذه المقترحات، قال عضو لجنة النزاهة ان "أقربها للتنفيذ تقليص عددها، فمن غير المعقول ان يوجد اكثر من ٤٠ مفتشا وهو بدرجة وكيل وزير مع موظفي مكتبه والحمايات، وبالتالي فسنعمل على ايجاد صيغة بحيث يكون المفتش الواحد مشرف على عدة وزارات".

ويشير مؤشر الفساد للأعوام القليلة الماضية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ان العراق بين أكثر دول العالم فسادا، فيما أكدت هيئة النزاهة ان العراق يعمل على توفير فرصة لمنظمة الشفافية العالمية للاطلاع على جهوده في محاربة الفساد المالي والإداري.

وكان ديوان الرقابة المالية العراقي قد اعتبر في حزيران يونيو ٢٠١٠ أن تحسن أداء مكتب المفتش العام في الوزارات أسهم بشكل كبير في خفض نسبة الفساد المالي والإداري فيها، فيما أكد مفتش وزارة العمل ارتباط الوزارات بشخصيات وأحزاب سياسية يعرقل تنفيذ مكاتب المفتشين لمهامها.

وفي موضع آخر، قال عضو اللجنة طلال الزوبعي في تصريحات صحفية إن "لجنة النزاهة النيابية انجزت إعداد قانون جديد لهيئة النزاهة العامة وقد تم اقراره والتصويت عليه من قبل اعضاء اللجنة"، مشيرا الى ان "القانون تم إرساله الى رئاسة المجلس لدراسته وعرضه للتصويت".

يذكر ان هيئة النزاهة هيئة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، تأسست باسم (مفوضية النزاهة العامة) بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي في سنة ٢٠٠٤، وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة.

وبين الزوبعي ان "الاعتراض كان فقط على آلية ترشيح رئيس الهيئة وسيتم خلال هذه الايام حسم القانون والعمل بالالية الجديدة وفق المعطيات التي قدمتها لجنة النزاهة" مبينا ان "تعديلات كثيرة طرأت على القانون".

وقدم رئيس هيئة النزاهة السابق رحيم العكيلي استقالته من منصبه في الثامن من أيلول الماضي على خلفية تعرضه إلى ضغوط من أحزاب سياسية اتهمها بمحاولة التستر على اختلاس أموال.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في وقت سابق أن هيئة النزاهة فشلت في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، حيث أن القائمين عليها يعانون الضغط والتجاذب بين القوى السياسية لذلك هناك جملة من ملفات الفساد التي لم تفتح.

لجنة النزاهة البرلمانية مع مفتش وزارة النقل... ارشيف

عالم آخر

■ سرمد الطائي

لغز الفاو.. مالح يا سيادة الوزير

بقدر حماس الوزير هادي العامري الحليف لرئيس الحكومة، في المسارعة لإنشاء ميناء الفاو العملاق والتمسك بنحو ١٥٠ مليون دولار للبدء بأعمال البناء، فإن محافظ البصرة وهو حليف أكيد آخر لرئيس الحكومة، يعبر عن خيبة امل واحباط شديدين حيال امكانية ان يقوم العراق بهذه المهمة.

والامر ببساطة يتعلق بالمال، فمخطط الميناء يتطلب ٦ مليارات دولار كما تقول الحكومة، بينما لم يوفر وزير النقل سوى ١٥٠ مليونا، وهذه ايضا تدور شكوك حول امكانية تخصيصها وسط انباء عن مناقلتها الى باب آخر في الموازنة لا علاقة له ببحر ولا بنهر. وهكذا يتبخر حماس الوزير ويغدو امرا لا قيمة له بالنسبة للمحافظ خلف عبد الصمد الذي يدرك كيف تدار الامور في الكواليس سيئة الصيت، ويمتلك كل المبررات ليتشاءم رغم كل تأكيدات العامري الذي تمتلك منظمته اكبر مقر سياسي في بلدة الفاو قرب ميناء الصيادين القديم "النقعة."

لكن المفارقات التي تبتلي بها جماعة حكومتنا لا تنتهي. فأمامنا اولا سؤال لم يجب عليه احد منذ شهور. فلنفترض اننا شيدنا ميناء الفاو وان العامري نجح في تدبير ٦ مليارات دولار رغم تشاؤم المحافظ، فهل يمكن لهذا الميناء ان يعمل بشكل صحيح، ام ان ميناء مبارك الكويتي سيشله شلا؟ ذلك اننا لم نحصل بعد على "جواب نهائي" من اللجنة الحكومية التي تكفلت دراسة الموضوع قبل شهور، وقد كان لي حديث طويل مع رئيس اللجنة الدكتور ثامر الغضبان الذي أكد ان لا احد يمتلك إجابة حول تأثير او عدم تأثير الميناء الكويتي على ميناء الفاو، الا بعد ان تجري محاكاة معقدة عبر الحاسوب لطريقة عمل الميناءين افتراضيا، وهو أمر لا نعلم هل حصل ام لا، لكننا نعلم انه ظل بلا اجابة بل حتى تفاصيل عمل اللجنة ظلت طي الكتمان ولم يفصح عنها احد.

والمفارقة الأخرى هي اننا حشرنا انفسنا حشرا في ممر مائي ضيق بين العراق والكويت، سيتأثر كثيرا على الارجح بالميناء الكويتي، بينما تركنا عرضا سخيا قدمته عائلة حنا الشيخ العراقية، وهي اقدم اسرة تدير الملاحة في المنطقة ومتخصصة في إنشاء الموانئ عبر الشاطئ الآسيوي والعربي، وكان عرضها كفيلا بتحريرنا من الممر الضيق عبر استنساخ تجربة عالمية رائدة تتمثل بطمر مساحات كبيرة من الماء وإنشاء ساحل صخري يمتد الى عمق الخليج ويتجاوز اي تأثير قد تفرضه علينا جارتنا الكويت او غريمتنا ايران.. لكن عرض حنا الشيخ ظل مرفوضا وبلا تعليق، بينما تمسك الوزير العامري بتصاميم الشركة الايطالية التي تحشرنا حشرا في ممر خور عبد الله وام قصر حيث نتزاحم مع جزيرة بوبيان على ٣ كم صالحة للملاحة، بطريقة لا يعلم مآلها حتى ثامر الغضبان.

اما النقطة السوداء في جبين الحكومة فهي ان أهل الساحل العراقي الذين خسروا كل شيء، سيظلون يخسرون اعواما طويلة دون انتظار فرج لا من المحافظ ولا من الوزير ولا من الحكومة التي تهملهم حد اللعنة. فعلى شاطئ شط العرب من ابي الخصيب نحو راس البيشة ومطلع البحر جنوبا ، تقيم آلاف العوائل فوق احتياطيات نفطية وغازية هائلة، وفي مدخل استراتيجي يهم العالم كله، لكنهم لا يجدون المياه العذبة ويغسلون وجوه اطفالهم صباح كل يوم بماء مالح مج، صعد نحوهم من البحر بعد ان قطعت ايران روافد دجلة بأكملها. وهؤلاء المصنفون كأغنى اهل العراق بالثروات الطبيعية ووقوعهم على مفترق طرق ملاحية دولي حساس، لم يحصلوا طيلة الاعوام الاربعة الماضية على بضعة ملايين يمكنها تزويدهم بمحطات تصفية كالتي تتاح لجيرانهم الإيرانيين والكويتيين.

هؤلاء سيظلون بلا ماء عذب سواء وجد هادي العامري المال الكافي لبناء "الميناء المحشور" امام بوبيان، ام لم يجد، وسواء تفاءل السيد خلف ام تشاءم.. وسيخبروننا بعد سنوات ان ألغاز الفاو هي مجرد "أحجية" مالحة لا يستطيع احد ابتلاعها.

بغداد تجتمع مع الأنبار حول استقبال العائدين من سوريا

مفوضية اللاجئين: أغلب نازحي الداخل يرفضون العودة

أكدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمس، ان أعداداً كبيرة من النازحين داخل العراق لا يزالون غير راغبين أو غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية، مشددة على أن نحو ١,٥ مليون نازح قد عادوا إلى مناطقهم منذ العام ٢٠٠٣.

□ بغداد / المدى

يأتي ذلك في وقت، جددت بغداد التزامها باستقبال مواطنيها العائدين من سوريا، مؤكدة أن وزارة الهجرة والمهجرين تعمل على فتح مخيم لهم في محافظة الأنبار، فيما أشارت إلى عدم إمكانية الوزارة نقل العراقيين من سوريا إلى بلدان أخرى.

وكانت الوزارة قد أكدت، في تشرين الثاني ٢٠١١، أن ملف المهجرين والعائدين العراقيين في الداخل والخارج سيحسم نهاية العام ٢٠١١، وأشارت إلى أنها تعتزم زيادة المنح النقدية المقدمة للأسر العائدة، لكن هذا الملف لا يزال عالقاً.

ممثلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في العراق قالت في بيان صدر امس، وتلقت "(المدى)، نسخة منه، إنه "على الرغم من أن نحو ١,٥ مليون نازح داخل العراق قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية منذ العام ٢٠٠٣، إلا أن أعداداً كبيرة منهم لا تزال غير قادرة أو غير راغبة بالعودة".

ونقلت ممثلة مفوض الأمم المتحدة عن الحكومة ان "إحصاءات تشير إلى أن ١,٣ مليون نازح ممّن هجّروا بعد العام ٢٠٠٦ لا يزالون خارج مناطقهم، وهم يمثلون أكثر من ٢٢ ألف أسرة"، مبينة أن "غالبيتهم يعيشون في العاصمة بغداد، وعددهم يبلغ ٣٢٨ ألفا و٣٤٧ شخصاً أو ٥٧ ألفا و١٩٤ أسرة مسجلة لدى وزارة النزوح والهجرة".

وستعقد المفوضية وحسب البيان إحاطة إعلامية الأحد المقبل لتسليط الضوء على أوضاع النازحين في العراق وتبين حاجتهم الملحة للدعم الإنساني المستمر، فضلاً عن الصعوبات التي تواجههم في الحصول على الخدمات والتعليم والرعاية الطبية. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في أيار ٢٠١١، عن وضع مشروع لإنهاء ملف النازحين والمهجرين في العراق بشكل كامل بالتعاون مع الوزارات المحلية المعنية، مبينة أن الخطة تتضمن تسعة محاور أهمها عودة النازحين طوعاً أو إعادة توطينهم في محافظات أخرى أو دمجهم في أماكن سكنهم.

يذكر أن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أعلنت، منتصف حزيران الماضي، أن نحو ٩٦٠ ألفا و٤٠٠ مهجر داخل العراق قد عادوا إلى مناطق سكناهم خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٨ وشهر نيسان من العام ٢٠١٠، فيما عاد نحو أكثر من ٧٠ ألفاً من العراقيين الذين هجروا إلى خارج العراق خلال الفترة نفسها.

وتشهد سوريا منذ منتصف آذار من العام الماضي ٢٠١١، حركة احتجاج شعبية انضم إليها منشقون عن الجيش ضد نظام الرئيس بشار الأسد، إلا أن قوات الأمن تصدت للاحتجاجات بعنف مما أسفر عن سقوط أكثر من ٦٠٠٠ شخص فضلاً عن آلاف الجرحى والمعاقين والمعتقلين والمفقودين، وفقاً لتقارير مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في حين تتهم السلطات السورية جماعات تصفها بـ"الإرهابية" بتأجيج الوضع وتنفيذ العديد من أعمال العنف ضد قوات حفظ النظام أسفرت بحسب قولها عن مقتل ٢٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة.

اما الحكومة فقد اعلنت عزمها إعادة العراقيين المتواجدين في سوريا طوعيا ضمانا لسلامتهم من الاوضاع المتردية هناك بعد التقارير التي تحدثت عن تعرض البعض منهم الى جرائم تتراوح بين قتل وخطف وتسليب.

وقالت رئيس لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب لقاء وردي إن "لجنة المهجرين النيابية طرحت خلال اجتماع لها قبل يومين مع وزارة المهجرين قضية العراقيين في سوريا"، مشيرة إلى أن "الوزارة أبدت استعدادها الكامل لاستقبال العراقيين العائدين من سوريا".

وأضافت وردي في بيان لها تلقت (المدى) نسخة منه امس أن "وزارة المهجرين تعمل على فتح مخيم في محافظة الانبار للعراقيين العائدين من سوريا"، مبينة أن "لجنة المهجرين النيابية ووزارة المهجرين ستعقدان اجتماعاً مع محافظة الانبار لدراسة الموضوع".

وأكدت وردي "عدم إمكانية الوزارة لنقل العراقيين في سوريا إلى بلدان أخرى، باعتبارهم لاجئين ولديهم أضابير في مفوضية اللاجئين التي ستنقلهم إلى بلدان أخرى".

وكانت وزارة الهجرة والمهجرين أعلنت في (١ شباط ٢٠١٢)، عن تشكيل لجنة برئاسة الوكيل الفني للوزارة لمتابعة أحوال العراقيين في سوريا، فيما أشار رئيس الهلال الأحمر العراقي إلى أن العراقيين في المدن السورية يعانون نقصا في أدوية الأمراض المزمنة.

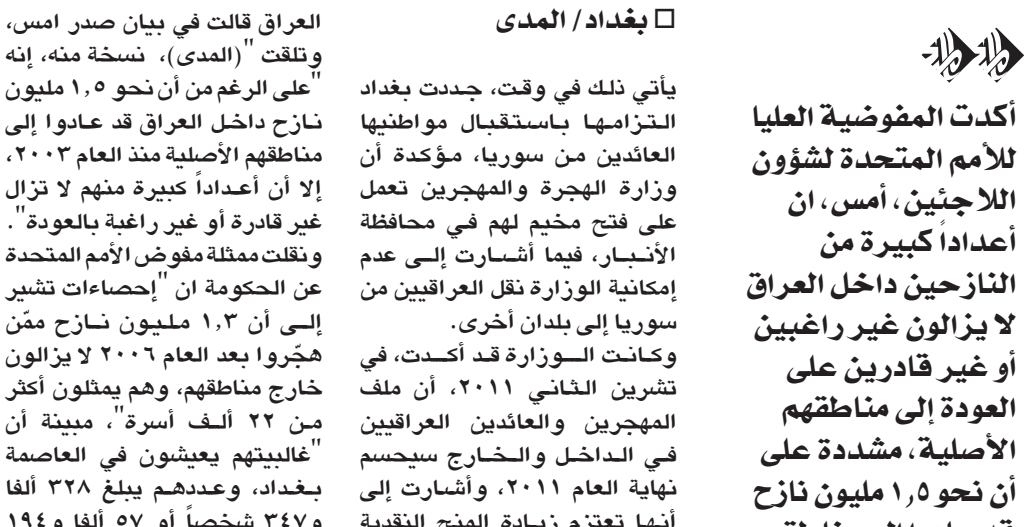

مخاوف على اوضاع اللاجئين في سوريا... ارشيف

القانونية البرلمانية: الجهة المسجلة تعترض على إقرار مشروع الأحزاب

□ بغداد / المدى

لم توفق اللجنة القانونية حتى اللحظة في الانتهاء من قانون الأحزاب، وقالت ان ابرز النقاط الخلافية التي تطرأ على المشروع مرجعية الجهة المانحة لرخصة الحزب. غير أن خبيرا قانونيا أكد ان المشروع الموجود في اللجنة القانونية ورغم انه ينطوي على بعض السلبيات لكنه يفي بالغرض في ظل فوضى الأحزاب التي يعيشها العراق.

ويقول عضو اللجنة القانونية آزاد ابو بكر زينل وفي تصريحات صحفية امس: إن مسودة قانون الاحزاب مطروحة داخل اللجنة القانونية وتوجد عليها خلافات متعددة، ومنها مرجعية الجهة المانحة لرخصة الحزب، وعدد الأعضاء المؤسسين للحزب.

وأضاف: أن القانون يريد أن تكون الجهة المانحة هيئة إدارية تابعة لجهة معينة، والكتل السياسية ترفض هذا وتطالب بأن تكون جهة مستقلة كالمفوضية العليا للانتخابات او هيئة أخرى، اما عدد المؤسسين للحزب فقد أشار القانون الى أن يكون الحزب (٢٠٠٠) شخص من (٦) محافظات، والكتل لديها رأي آخر عن هذا المطلب. وأشار: عضو اللجنة القانونية الى وجود اقتراح داخل اللجنة بتكوين لجنة قضائية داخل كل محافظة او إقليم عملها الإشراف على الاحزاب وتكون مرتبطة بالمركز، لافتا الى أن قانون الأحزاب من الصعب إمراره بسهوله، ويحتاج الى توافق الكتل السياسية.

وفي وقت سابق، أوضح عضو اللجنة القانونية والنائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أمير الكناني بعض فقرات قانون الأحزاب التي فيها اعتراض من بعض أعضاء مجلس النواب، مشيراً إلى أن جميع الاحزاب يجب أن تقدم طلب الانتماء.

وقال الكناني إن بعض النواب اعترضوا على المادة (٨) من الفقرة الثالثة التي تشير الى عدم إمكانية تأسيس حزب وعمله متخذاً شكل التنظيمات العسكرية أو شبه العسكرية، كما لا يجوز الارتباط بأية قوة مسلحة.

وأوضح "الكناني" أن الذي ينتمي إلى الحزب يكتب تعهد بأنه لا ينتمي إلى القوات الأمنية أو إلى لجنة النزاهة وخلافاً لذلك يتم حل الحزب.

الى ذلك، يؤكد الخبير القانوني طارق حرب ان الاعتراضات التي تبديها بعض الكتل السياسية على قانون الاحزاب غير مبررة. وتابع في تصريح لـ(المدى) امس "ان احدى الاعتراضات، تتذرع بعض الاحزاب بان الاعتراض امام محكمة القضاء الإداري غير منطقية لانها خاضعة لوزارة العدل"، مستدركا "لكن قرارات هذه المحكمة تكون عرضة للتمييز امام المحكمة الدستورية وهو امر جيد، لان القرارات التي تخرج من المحاكم التي ترتبط بمجلس القضاء الاعلى تطعن امام محكمة التمييز".

واردف حرب "ان شرط العدد المتوفر في المشروع الجديد، هو اخر امر حسن، لاسيما مع انتشار كبير للاحزاب في العراق"، مستدلا بـ"اشتراك اكثر من ٣٠٦ كيانات سياسية في الانتخابات الاخيرة"، موضحا "هذا الكم من الاحزاب في بلد تعداده ٣٠ مليونا، لكن الولايات المتحدة بقدر شعبها لا يوجد فيها سوى حزبين".